https://www.doi.org/10.34120/0382-048-187-002

البحوث والدراسات

تحول الأندية الرياضية إلى شركات تجارية في القانون الكويتي: دراسة مقارنة

أ. د. عبدالله مسفر الحيان*
د. فهد علي الزميع**

ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى إبرازِ أَهَمّية الاستثمارِ في المجالِ الرياضي وذلك بتحديد متطلبات ومعوقات تحول الأندية الرياضية إلى شركات تجارية في ظل أحكام القانون الكويتي، وذلك من خلال عرض تجارب الاستثمار في المجال الرياضي في الأنظمة القانونية المقارنة، وطرح بعض المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تسهيل عملية التحول في الكويت. وبالنظر إلى أهمية الاستثمار في المجال الرياضي، فقد ارتأينا أن هناك أهمية تستدعي إجراء دراسة تحليلية مقارنة لمتطلبات تحول الأندية الرياضية إلى شركات، وذلك من خلال طرح التساؤلين الآتيين: ما متطلبات تحول الأندية الرياضية إلى شركات في الكويت؟ وهل تعد الأطر القانونية الحالية كافية لتحول الأندية الرياضية إلى شركات؟ **المنهج**: تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك باستعراض وتحليل لقانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017 مع مقارنة هذا القانون بالأنظمة القانونية المقارنة. **النتائج**: خلصت الدراسة إلى أن الإطار القانوني للأندية وفقاً لقانون الرياضة لا يشكل تحولاً حقيقياً في الاستثمار الرياضي في الكويت؛ إذ مازال الإطار القانوني في حاجة إلى تطوير واستحداث قواعد قانونية كفيلة بتحقيق الأهداف التي ارتأها المشرع الكويتي خاصة فيما يتعلق بتحول الأندية الرياضية الحالية من العمل الأهلي إلى النشاط الاستثماري والتحول إلى شركات تجارية. من جانب آخر فإن

* باحث رئيسي، جامعة الكويت، الإيميل: Abdullah.Alhayyan@ku.edu.kw
** باحث مشارك، جامعة الكويت، الإيميل: Alzumai.f@ku.edu.kw
– تُسلّم البحث في: 2020/7/23 ، عُدّل في: 2020/10/22، أجيز للنشر في: 2020/10/26.

حقوق الطبع والنشر محفوظة – مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

للاستشهاد بهذه المقالة انظر ص.60

قواعد الحوكمة شبه مفقودة في المنظومة المنظمة للاستثمار الرياضي في الكويت؛ الأمر الذي يستدعي استحداث قواعد حوكمة تنسجم مع طبيعة القطاع الاستثماري الرياضي. **الخاتمة:** تخلص الدراسة إلى أنه على الرغم من مرور فترة طويلة على صدور قانون الرياضة فإنه لم توضع ضوابط وشروط لتحويل الأندية الرياضية إلى كيانات تجارية.

الكلمات المفتاحية: الأندية الرياضية، الاستثمار الرياضي، تحول الأندية إلى شركات، قانون الرياضة الكويتي.

المقدمة

يلعب الاستثمار الرياضي دوراً مهماً ورئيسياً في تطور الأنشطة الرياضية؛ بما يوفره من التمويل المالي الضروري لممارسة هذه الأنشطة وتطورها، ولقد شهد الاستثمار الرياضي تطوراً بارزاً في الآونة الأخيرة بتبني العديد من الدول إستراتيجية اقتصادية تدعم الفكر التجاري الاستثماري لإدارة الأندية الرياضية، في ظل رؤية تهدف إلى أن يتحول المنتسب للنادي الرياضي من داعم متبرع إلى مساهم مستثمر يحقق أرباحاً (منجحي، 2016).

وقد اعتمدت الكويت في عام 2017 حزمة من الإصلاحات في المجال الرياضي من أجل فتح المجال للاستثمار الرياضي، ومن أهمها إقرار قانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017، الذي تضمن التنظيم القانوني لتحول الأندية الرياضية إلى شركات، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذا القانون خطوة أولى لفتح المجال أمام الأندية الرياضية لخوض تجربة الاستثمار الرياضي، ولايزال الاستثمار الرياضي في الكويت غير جاذب للمستثمرين، على الرغم مما يحمله من فرص استثمارية واعدة قد تفوق العديد من المجالات الاستثمارية الأخرى، وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول سبب هذه الحالة.

وتستدعي أهمية الاستثمار في المجال الرياضي تطوير النشاط الرياضي من جانب ودعم الاقتصاد الوطني من جانب آخر أهمية الدراسة، وفى هذا الإطار اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسات التحليلية في متطلبات تحول الأندية الرياضية إلى شركات، إضافة إلى البحث في أبرز التحديات والصعوبات التي

تعترض هذا التحـول، وذلك من خلال طـرح هذه الأسئلـة: ما متطلبـات تحـول الأندية الرياضية إلى شركات في الكويت؟ وما الوسائل التي من شأنها أن تعمل على تسهيل تحول الأندية الرياضية إلى شركات؟ وهل تعد الأطر القانونية الحالية كافية لتحول الأندية الرياضية إلى شركات؟

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك باستعراض وتحليل لقانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017، مع مقارنة هذا التنظيم القانوني بالأنظمة القانونية المقارنة.

وقد قسمت الدراسة إلى مبحثين؛ تناول المبحث الأول النظام القانوني للأندية في الأنظمة المقارنة، وذلك من خلال مطلبين: الشكل القانوني للأندية في الأنظمة المقارنة في المطلب الأول، وأنظمة الحوكمة في المطلب الثاني. وناقشنا في المبحث الثاني تحول الأندية الرياضية إلى شركات في القانون الكويتي، وذلك من خلال مطلبين: تناول المطلب الأول الإطار القانوني لتحويل الأندية الرياضية إلى شركات، وفي المطلب الثاني شركات الأندية الرياضية. وأخيراً عرضنا في الخاتمة ما وصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات.

المبحث الأول
النظام القانوني للأندية الرياضية في الأنظمة المقارنة

تمهيد وتقسيم

يتباين التنظيم القانوني للأندية الرياضية بين الأنظمة المختلفة؛ فالنادي الرياضي في تلك الأنظمة يكون مؤسسة أو شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة مساهمة أو شركة مساهمة عامة أو شكلاً خاصاً للشركة المساهمة، يطلق عليه شركة مساهمة عامة محدودة، وما يهم في هذا الخصوص معرفة الأنظمة القانونية المختلفة للأندية الرياضية وأنظمة الحوكمة في كل منها، ولذا قسم هذا المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: الشكل القانوني للأندية في الأنظمة المقارنة.
- المطلب الثاني: أنظمة الحوكمة.

المطلب الأول: الشكل القانوني للأندية في الأنظمة المقارنة

أدركت الدول أهمية الاستثمارات الرياضية ودورها الإيجابي في نمو الاقتصاد؛ مما حدا بها إلى إعادة هيكلة المؤسسات الرياضية وسعت إلى تخصيصها فأصبحت أحد أبرز مجالات الاستثمارات العالمية تطوراً وجذباً للمستثمرين بما تجنيه من أرباح بمليارات الدولارات، وهو ما أدى إلى تحويل الأندية الرياضية إلى شركات أدرج العديد منها في البورصات العالمية (الرملي، 2013).

ويمكن الوقوف على ضخامة الاستثمارات الرياضية بمطالعة إحصاءات اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية، التي تشير إلى أن مجموع ما حققته هذه الألعاب منذ دورة لوس أنجلوس عام 1984 –أول دورة أولمبية تحقق دخلاً– بلغ مليارات الدولارات، منها مليار دولار في دورة سيدني عام 2000، و3 مليارات دولار في دورة بكين عام 2008، فضلاً عن عائدات البث المباشر لهذه الفاعليات. وتقدَّر قيمة حقوق بث هذه الألعاب بمليارى دولار بين عامي 2000 و2004، و2.5 مليار بين عامي 2006 و2008 (الرملي، 2013)، كما وقَّعت الفيفا عقوداً تلفزيونية بقيمة 1.85 مليار دولار لنقل بطولة كأس العالم لكرة القدم لدورتي 2018 و2022 (الرملي، 2013)، ووفقاً للتقرير السنوي الذي تصدره شركة Deloitte فإن العوائد التجارية لأكبر 20 نادياً لكرة القدم على مستوى العالم ارتفعت إلى ما يقارب مليارين ونصف المليار يورو في عام 2013 إلى ما يناهز ثلاثة مليارات ونصف المليار يورو في عام 2019 (Ajadi et al., 2020).

وحدد درويش وآخرون (2013) أهم الأدوات التي اتبعتها الدول لإعادة هيكلة المؤسسات الرياضية فيما يأتي:

1 – بيع الأندية الرياضية ووحداتها للقطاع الخاص، أو منحها كلياً أو جزئياً.
2 – التفويض عن طريق عقود الإدارة لكل أو لجزء من الخدمات، ويشمل ذلك عقود الامتياز وعقود التأجير؛ مثل المرافق والملاعب والصالات والوحدات الاستثمارية المختلفة والفنادق والمشروعات السياحية.
3 – تحويل الأندية إلى شركات تجارية أو السماح للأندية بإنشاء شركات تجارية.

ومن أجل البحث في الشكل القانوني الذي تتخذه الأندية الرياضية، سينصب اهتمامنا على التنظيم القانوني للأندية التي ترغب في التأسيس أو العمل كشركات تجارية خاضعة لقوانين الشركات والقوانين ذات الصلة في بعض الدول المقارنة كأستراليا وجمهورية الصين الشعبية وكرواتيا وفرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة.

ففي أستراليا نجد أن الأندية الرياضية التي أسست كجمعيات نفع عام أو أهلية تعترضها بعض القيود في عملها بتحديد نطاق عملها الجغرافي، وللتغلب على هذه القيود تُفضل غالبية الأندية أن تتخذ شكل شركات تجارية؛ مما يتيح لها إمكانية العمل في جميع أنحاء أستراليا (Gibson, 2017).

من جانب آخر نرى أن جمهورية الصين الشعبية تسمح للأندية أن تؤسس كشركات مساهمة، ولكن مع خلق شراكة بين المستثمر من جانب كمساهم والطاقم الرياضي كجهاز متخصص بالرياضة، ويكون هناك إدارة مشتركة بين الطرفين (Kang et al., 2017).

وعادة ما يكون التنظيم القانوني للأندية التي تتخذ شكل شركات خاضعاً لقانون الشركات بشكل عام وقانون الرياضة بشكل خاص؛ ففي كرواتيا –على سبيل المثال– تتخذ الأندية شكل شركة مساهمة تحمل اسم شركة مساهمة رياضية (Sports Joint-Stock Company [SJSC]) وهذا النوع من الشركات يخضع لبعض القواعد الخاصة التي تميزه عن باقي الشركات، حيث لا تخضع هذه الشركات للقواعد المنظمة للاستحواذ، وبخاصة أحكام العرض الإلزامي (Smokvina, 2017)، ويجيز القانون الكرواتي إمكانية تحول الأندية الأهلية لشركات رياضية، ويشترط توافر الحد الأدنى لرأس المال في هذا النوع من الشركات، المقدر بنحو 67 ألف يورو، وقد تبنى القانون الكرواتي بعض القيود فيما يتعلق بالمنافسة؛ حيث لا يجوز أن يتملك أي شخص أكثر من 1% في أكثر من ناد متخصص في الرياضة نفسها، باستثناء ملكية الحكومة والهيئات ذات التنظيم الذاتي، ويمتد الحظر ليشمل الأشخاص الذين تربطهم علاقة بالرياضة؛

مثل الحكام ومدربي الأندية وغيرهم من الأشخاص (Smokvina, 2017). وتجدر الإشارة إلى أن هناك تقاطعاً بين قوانين حماية المنافسة والأندية التي تأخذ شكل الشركات الرياضية فنرى العديد من القضايا الخاصة بالمنافسة في دوري الجامعات الأمريكية NCAA (Boninger, 2018).

وإذا ما رغب أي مستثمر بتملك ما يزيد على 25% من الشركة، فعليه الحصول على موافقة لجنة الأندية المحترفة، ويلزم القانون الكرواتي أي شخص تصل ملكيته إلى 5% الإفصاح عن هذه الملكية للجنة ذاتها، وفي حال مخالفة أي من هذه الشروط فإن المخالف ملزم التخلص من ملكيته، وإلى أن يقوم بالتخارج من الشركة فإن جميع الحقوق المتصلة بالأسهم تعطل. ومن الجانب الرقابي فإن الشركات الرياضية في كرواتيا ملزمة تقديم حساباتها المالية وتقديم تقرير حول الرياضيين المسجلين بالفرق الرئيسية وخطة عملها للسنة المقبلة، وتقرير مراقب الحسابات، وذلك للجنة الأندية المحترفة (Smokvina, 2017).

وعلى النهج نفسه نجد أن الأندية الرياضية الراغبة في الاستثمار الرياضي في فرنسا تأخذ شكل شركات رياضية، ووفقاً للقانون الرياضي الفرنسي تأخذ الأندية إما شكل شركة الشخص الواحد الرياضية (L'entreprise unipersonnelle sportive à responsabilité limitée [EUSRL]) وإما شكل شركة خاصة أقرب ما تكون للشركة ذات المسؤولية المحدودة. ويتضح أن هناك تشابهاً بين القانونين الكرواتي والفرنسي؛ حيث يحظر على الأفراد أو المؤسسات تملك أكثر من نادٍ في الرياضة نفسها، ويحظر القانون الفرنسي على أي شركة رياضية إعطاء قروض أو ضمانات لشركة رياضية أخرى بذات الرياضة (Foucard, 2012)، إضافة إلى ما سبق فإن القانون الفرنسي يفرض بعض القيود على هذه الشركات ممثلة –على سبيل المثال– بضرورة الحصول على موافقة مجلس الإدارة قبل التنازل عن الأسهم أو الحصص في هذه الشركات، ويحظر على أعضاء مجلس الإدارة الحصول على أي مكافآت.

أما في اليونان؛ فإن الأندية الرياضية المحترفة تعمل بالكامل من خلال شركات مساهمة رياضية، وكما هو الحال في الدول الأخرى فإن هذه الشركات

تكون خاضعة لقانون الشركات كشريعة عامة، إضافة إلى خضوعها لقانون الرياضة الصادر سنة 1999، وحق تأسيس الشركات الرياضية متاح للهيئات الرياضية التقليدية فقط ويتم ذلك من خلال تحول هذه الهيئات إلى شركات رياضية وتنتقل التزامات وحقوق هذه الهيئات إلى الشركة الرياضية حديثة التأسيس (Mavromatis, 2018) ويشترط موافقة الجمعية العامة للهيئة الرياضية للتحول إلى شركة رياضية. ويرتبط رأس مال الشركات الرياضية في اليونان بمستوى الدوري الذي يتأهل له النادي، ونظراً للطبيعة الخاصة لهذه الشركات الرياضية فهي تخضع لرقابة وزارة التنمية وإشرافها، إضافة إلى ما سبق، فإن حق التملك في هذه الشركات يقتصر على مواطني اليونان والاتحاد الأوروبي ومؤسسات القطاع العام، ولا يجوز تملك أكثر من 2% من أسهم الشركات الرياضية دون الحصول على موافقة الجهة الرياضية ذات الشأن، وتجدر الإشارة إلى أن الحق في تأسيس شركات رياضية يقتصر حالياً على رياضتي كرة القدم والسلة فقط (Mavromatis, 2018).

كما أن التشريع في إيطاليا يسمح للأندية الرياضية بأن تتخذ شكل الشركات المساهمة أو الشركات المحدودة، وعملياً أغلب الأندية في إيطاليا شركات مساهمة (Colucci et al., 2016).

أما في إسبانيا؛ فإن الأندية الرياضية تتخذ شكل شركة مساهمة عامة رياضية محدودة، وهو نوع خاص من شركات المساهمة العامة المحدودة في إسبانيا، وقد تم تبني هذا الشكل القانوني للأندية في إسبانيا منذ عام 1990 لتحسين الإدارة المالية والشفافية في الأندية الرياضية، مع ملاحظة أنه لأسباب تاريخية سُمح لنادي برشلونة ونادي ريال مدريد وأوساسونا وأتليتك بيلباو الاحتفاظ بشكلها القانوني كجمعيات وفقاً لنظام الجمعيات الإسباني (Pérez, 2017).

وفي المملكة المتحدة تتخذ أندية كرة القدم للمحترفين عادة شكل شركة خاصة محدودة أو شركة عامة محدودة؛ إذ أدرجت أسهمها في بورصة الأوراق المالية، ومع ذلك، يمكن للأندية الرياضية في المملكة المتحدة أن تكون نوعاً من

الشركات الواقعية (Unincorporated Bodies) أو الشركات غير المسجلة، كما تتخذ الأندية شكل الشركة الخاصة المحدودة الضمان (Simon, 2014) ولا يسمح اتحاد كرة القدم لأندية كرة القدم أن تتخذ شكل مؤسسات فردية، كما أنه يلزم كل نادٍ أن يكون له نظام أساسي.

المطلب الثاني: أنظمة الحوكمة

يكتسب موضوع الحوكمة في الاستثمار الرياضي مكانة خاصة في ظل النقص الكبير في آليات الرقابة الفعالة وغياب الإطار القانوني والتنظيمي الضروري لتنظيم ملكية الأندية الرياضية، كما يُعدّ إحدى وسائل تعزيز الشفافية والنزاهة المالية في هذا النوع من الاستثمارات، وهو من شأنه أن يحقق بعض الإصلاحات في مجال صناعة الرياضة (Sport Integrity Global Alliance [SIGA], 2018).

وفي هذا الإطار خلصت دراسة –متعلقة بالجوانب القانونية لملكية أندية كرة القدم أجرتها المنظمة الدولية للنزاهة في الرياضة «سيغا»– إلى أن هناك نقصاً كبيراً في مستويات الشفافية فيما يتعلق بملكية الأندية والاستثمار، وهو ما يدعو إلى أن هناك حاجة ملحة إلى تبني سياسات إصلاحية في هذا المجال للحيلولة دون إتاحة الفرصة لاستغلال الاستثمار الرياضي كواجهة لنشاطات إجرامية كغسل الأموال والتلاعب بنتائج المباريات أو إتاحة الفرصة لنشاط المراهنات الرياضية غير الشرعية أو توظيفها كصناديق استثمار لصالح أطراف أخرى (SIGA, 2018).

ووفقاً للدراسة، فإنه على الرغم من انتشار الاستثمار الرياضي في العديد من دول العالم فإن هناك ثلاث دول فقط قد أنشئت هيئات خاصة بالإشراف على الاستثمار وملكية أندية كرة القدم، كما أن هناك دولتين فقط لديهما نظام يسمح لهما بمتابعة الأموال التي تغطّي استثمارات الأندية وملكياتها، كما أن غالبية دول العالم لا تملك آلية محددة تخوّلها معرفة مصادر الاستثمار في الأندية الرياضية، ويتم تطبيق القواعد العامة للتدقيق المالي على أنشطة الأندية الرياضية، وهي

بطبيعتها غير كافيـة لمعالجة هذا النقص التنظيمـي، ذلك في ظـل غيـاب نظـام قانوني خاص ومستقل (SIGA, 2018).

وفي حين أن 83% من الدول ملزمة بموجب التشريعات الوطنية الكشف عن هوية ملاك الأندية المستثمرين، فإن أربع دول فقط –المملكة المتحدة وهولندا وإسبانيا وسويسرا– تملك تنظيماً هيكلياً خاصاً للإشراف والتحكم في الأندية الرياضية، وأن ثلاث دول فقط –بلجيكا وأوكرانيا والمملكة المتحدة– تلزم الأندية الرياضية قواعـد الشفافيـة بضـرورة إفصاحها عن هياكـل الملكيـة والاستثمار الكاملة للجمهور (SIGA, 2018).

كما أن خمس دول فقط –البرازيل والمملكـة المتحدة وفرنسا والبرتغـال وأوكرانيا– تفـرض بموجـب القانـون الالتـزام بالإفصـاح الكامـل عن مالكـي ومستثمري الأندية الرياضية المحترفة والهاوية، في حين أن 64% فقط من البلدان تشترط معلومات حول بنية ملكية الأندية للدرجتين الأولى والثانية. إضافة إلى ما سبق فإنه في البلدان التي تمتلك نظاماً يسمح لها الالتزام بالإفصاح عن الملكية الكاملة للأندية، فإن 39% فقط من البلدان قادرة على تعقّب المالك النهائي (SIGA, 2018).

فالمملكة المتحدة وإيطاليا هما الدولتان الوحيدتان اللتان لديهما متطلبات اختبار ما يعرف بـ "الشخص الملائم والمناسب" فيما يتعلق بمالكي الأندية الرياضية ومستثمريها، وتشير الدراسة إلى أن نحو 70% من البلدان التي شملها الاستطلاع لا تملك نظاماً يسمح لها بالتحقق من أهلية الملاك والمستثمرين، كما أن ثلاثة بلدان فقط –فرنسا وإيطاليا وسويسرا– لديها هيئـة تسجيل مخصصة للتعامل مع ملكية الأندية (SIGA, 2018).

ويطبق الاتحاد الأوربي لكرة القدم "يويفا" القواعد المالية للعب النظيف للأندية (Financial Fair Play Rules) وهي مجموعة مبادئ أصدرها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم سنة 2009 وبدأ تطبيقها في موسم 2011/2012 على جميع الأندية الأوروبية لضمان أن الصرف المالي لا يتجاوز المداخيل المالية. وتجدر

الإشارة إلى أن هذه المبادئ جاءت نتيجة الدعم المالي لملاك الأندية الجدد لتغطية التكاليف والخسائر الناتجة من عمليات الصرف غير المنضبطة وغير القائمة على أسس تجارية (Madden 2015).

إضافة إلى تطبيقه قواعد متطلبات التعادل (Break-even Requirements)، فهو يهدف إلى حماية الأندية من الإفلاس والتنظيم المالي للأندية وتساوي فرص جميع الأندية في المشاركة في البطولات الأوروبية، التي تفرض على الأندية أن يكون إنفاقها بما يتناسب مع إيرادها، ويسمح نظام الاتحاد الأوروبي للنادي الدخول في مفاوضات مع الاتحاد لتسوية وتخفيض الغرامة من خلال الغرفة التحقيقية والقضائية بلجنة التحكم في القيد (Entry Control Body) على الأندية في الهيئة الاتحادية، وفي عام 2011 ربط الاتحاد الأوربي لكرة القدم الالتزام بالقواعد المالية للعب النظيف بالترخيص، ومنذ هذا التاريخ حرمت ستة أندية من المشاركة في مسابقات الاتحاد الأوروبي لكرة القدم بسبب عدم سداد أجور اللاعبين أو مستحقات الأندية الأخرى (Vöpel, 2013).

وبالنظر في نظام الحوكمة في إيطاليا، نجد أن الاتحاد الإيطالي هو الهيئة الحاكمة لكرة القدم، ورئيس الاتحاد الإيطالي هو ممثله القانوني، والمدير العام هو المسؤول عن كافة الجوانب المتعلقة بإدارة الاتحاد الإيطالي، بما في ذلك موضوعات الرعاية وحقوق البث التلفزيوني، وللاتحاد أمين عام يختص بالمسائل المتعلقة بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الاتحاد الإيطالي. ويختص الاتحاد الإيطالي بالترخيص لأندية كرة القدم للمحترفين في إيطاليا من خلال لجنة مالية تسمى "Co.Vi.Soc." ولها صلاحيات التفتيش فيما يتعلق بالأداء المالي للأندية، ويؤدي عدم الالتزام بالشروط والمعايير التي تضعها اللجنة إلى عدم الترخيص للنادي ومن ثم استبعاده من المشاركة في البطولات (Colucci et al., 2016).

أما في إسبانيا فدوري كرة القدم للمحترفين هو جمعية رياضية وطنية مسؤولة عن إدارة اثنين من بطولات الدوري لكرة القدم للمحترفين في إسبانيا، ولها صلاحيات الاتحاد الإيطالي نفسها، وتتخذ حوكمة الأندية الشكل المعمول به للأندية المشاركة سواء في البطولات المحلية أو الأوروبية (Pérez, 2017).

وفي المملكة المتحدة تنطبق قواعد الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم ولوائحه على الأندية؛ فعلى سبيل المثال يعقد الاتحاد اختباراً لمديري أندية كرة القدم للمحترفين ومالكيها؛ ومن ثم يجب على مديريها ومالكيها استيفاء معايير وشروط محددة.

المبحث الثاني
تحول الأندية الرياضية إلى شركات في القانون الكويتي

تمهيد وتقسيم

قامت الكويت مؤخراً بإقرار حزمة من الإصلاحات في مجال الاستثمار الرياضي، من أهمها إصدار قانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017 الذي مهّد لتحول الأندية الرياضية إلى شركات، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذا القانون بمثابة فرصة لفتح المجال أمام الأندية الرياضية لخوض تجربة حقيقية للاستثمار، وما يهم في هذا الخصوص هو معرفة الإطار القانوني لتحول الأندية الرياضية إلى شركات، والنظام القانوني للشركات الرياضية، ولذلك قسم هذا المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: الإطار القانوني لتحول الأندية الرياضية إلى شركات.
- المطلب الثاني: شركات الأندية الرياضية.

المطلب الأول: الإطار القانوني لتحول الأندية الرياضية إلى شركات

استعراض الإطار القانوني لتحويل الأندية الرياضية إلى شركات يتطلب استعراض الطبيعة القانونية للأندية الرياضية (أولاً)، وتأسيس الأندية الرياضية لشركات تجارية (ثانياً) والتفرقة بين النادي الرياضي والشركة (ثالثاً).

أولاً: الطبيعة القانونية للأندية الرياضية

جاء أول تنظيم قانوني للأندية الرياضية في عام 1962 بصدور القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، واشترطت المادة الأولى منه أن يكون إنشاء الجمعيات والأندية في صورة غير هادفة للربح، بهدف القيام بأنشطة اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو رياضية، وبعد فترة ليست بالقصيرة صدر مرسوم بقانون خاص بالهيئات الرياضية رقم 42 لسنة 1978، واشترطت

مادته الأولى أيضاً على الهيئات الرياضية، بما فيها الأندية الرياضية، عدم جواز الحصول على كسب مادي من الأعضاء، ومثل هذه التنظيمات تنسجم مع الوضع السائد في غالبية دول العالم آنذاك، من اعتبار النشاط الرياضي أعمالاً غير ربحية بحكم طبيعتها وذات أهداف اجتماعية وثقافية.

وقد أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم 49 لسنة 2005 في شأن تنظيم الاحتراف الرياضي إلى أنه كنتيجة لما شهدته الحركة الرياضية في العالم من تطور مذهل ومستمر؛ إذ لم تعد ممارسة الرياضة مجرد هواية، بل أصبحت مصدر رزق رئيسي لممارسيها؛ ومن ثم فإن الاحتراف الرياضي بات ضرورياً لتحقيق التقدم الرياضي وزيادة المقدرة على المنافسة وإيجاد فرص عمل، وهو ما استشعره المشرع الكويتي فأصدر قانون رقم 49 لسنة 2005 في شأن تنظيم الاحتراف في المجال الرياضي، وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يتطرق إلى الاستثمار في الأندية الرياضية، فإنه يعد خطوة أولى نحو التطرق إلى وضع تنظيم للاحتراف في المجال الرياضي شاملاً جميع الألعاب الرياضية وفتح الطريق نحو التغيير في المفهوم الاجتماعي والاقتصادي للرياضة وحماية حقوق اللاعب المحترف وحقوق الأندية الرياضية.

ثم صدر أخيراً قانون الرياضة الكويتي رقم 87 لسنة 2017، الذي عرف النادي الرياضي في المادة الأولى منه بأنه "كل كيان يتم إنشاؤه لمدة غير محددة بغرض تنظيم أو ممارسة الرياضة ولا يهدف إلى تحقيق الربح بصفة أساسية".

لذلك يمكن القول إنه وفقاً للنصوص السابقة يعتبر النادي الرياضي في الكويت "هيئة خاصة ذات نفع عام تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولا تهدف إلى تحقيق الربح"، وهو في ذلك يتوافق مع تعريف النادي الرياضي في بعض القوانين العربية المقارنة كقانون تنظيم الأندية الرياضية القطري رقم 1 لسنة 2016، الذي نصت مادته الأولى على أن " النادي: كل هيئة ذات تنظيم مستمر، تهدف إلى القيام بنشاط رياضي، وتهيئ الوسائل وتوفر الخدمات اللازمة لتحقيق أهدافها، بما يعود

بالنفع على جميع الأعضاء من جميع النواحي الاجتماعية والترويجية والبدنية والصحية، ولا تهدف إلى تحقيق الربح بصفة أساسية".

ويختلف في ذلك القانون الكويتي مع قانون الرياضة المصري رقم 71 لسنة 2017، الذي سمح كمبدأ عام للنادي الرياضي الخاص بتحقيق الربح بالسماح بتأسيسه في شكل شركة مساهمة لتقديم الخدمات الرياضية للمشتركين وفقاً لقواعد الاستثمار في المجال الرياضي، حيث عرفت المادة الأولى من قانون الرياضة المصري النادي الرياضي بأنه "هيئة رياضية تكونها جماعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين مجهزة بالمباني والملاعب والإمكانات لنشر الممارسة الرياضية". كما عرفت النادي الخاص بأنه "نادٍ يتم تأسيسه في شكل شركة مساهمة لتقديم الخدمات الرياضية للمشتركين وفقاً لقواعد الاستثمار في المجال الرياضي".

ثانياً: تأسيس الأندية الرياضية لشركات تجارية

أجازت الفقرة الأولى من المادة 31 من قانون الرياضة الكويتي رقم 87 لسنة 2017 للأندية الرياضية:

> تأسيس شركات تجارية لممارسة الألعاب الرياضية، وتأسيس شركات لأغراض الدعاية والتسويق بما يتفق ويحقق أغراضها، وذلك وفقا للشروط واللوائح المقررة قانوناً والنظام الأساسي للنادي الرياضي في هذا الشأن، ويخضع إنشاء هذه الشركات للموافقة المسبقة من الاتحادات الرياضية الوطنية المعنية، إذا كانت الشركات التي ينشئها النادي تهدف إلى ممارسة الأنشطة الرياضية التي تنظمها أو تديرها تلك الاتحادات.

وهو في ذلك يتوافق مع المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2020 المعدل لقانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة البحريني الصادر بالمرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989، الذي تنص مادته الأولى على أنه:

استثناءً من أحكام هذا القانون، يجوز إنشاء أندية في شكل شركات تجارية وفقاً لقانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2001، على أن يتم قيدُها في السجل المعد لذلك بالهيئة الإدارية المختصة بعد صدور قرار من الوزير المختص. كما يجوز للأندية تغيير كيانها القانوني إلى شركات تجارية وفقاً للقواعد والإجراءات التي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص بعد موافقة مجلس الوزراء. ويُصدِر الوزير المختص بالتنسيق مع الوزير المعنِي بشؤون التجارة قراراً بتحديد شكل الشركات التي يجوز للأندية اتِّخاذها، والقواعد المنظِّمة لعملها بما في ذلك قواعد العمل الفني والإداري وآلية الرقابة عليها، وذلك كله بما لا يتعارض مع أحكام قانون الشركات التجارية.

وانطلاقاً من نص المادة 31 من قانون الرياضة الكويتي، التي تعد الإطار القانوني العام المنظم لمسألة تأسيس النادي الرياضي لشركات تجارية لممارسة الألعاب الرياضية، فمن البديهي أن تتخذ هذه الشركة أحد أشكال الشركات التجارية التي نصت عليها المادة 4 من القانون رقم 1 لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات، التي تنص على أن:

تتخذ الشركة أحد الأشكال التالية: 1- شركة التضامن. 2- شركة التوصية البسيطة. 3-شركة التوصية بالأسهم. 4-شركة المحاصة. 5-شركة المساهمة. 6-الشركة ذات المسؤولية المحدودة. 7-شركة الشخص الواحد. وكل اتفاق لم يتخذ أحد الأشكال المشار إليها في الفقرة السابقة يكون الأشخاص الذين أبرموه مسؤولين شخصياً وبالتضامن عن الالتزامات الناشئة عنه (الملحم، 2015).

إلا أن هناك أكثر من قرار وزاري حدد بموجبها بعض الأنشطة التي يمكن للشركات المملوكة للأندية الرياضية ممارستها، واشتُرِط شكل خاص لتلك الشركات، وذلك بحسب نوع النشاط؛ حيث أضاف القرار الوزاري رقم 356 لسنة 2019 بشأن تنظيم عمل نشاط إدارة وممارسة كرة القدم أنشطة الدليل الموحد

لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت قطاع الأنشطة الرياضية، وسمح بترخيص هذا النشاط لشركات الشخص الواحد فقط على أن يكون مالكها أحد الأندية الرياضية المشار إليها في الجدول المرفق بالقرار والمتضمن 14 نادياً، وذلك بالإضافة إلى عدد من الشروط الأخرى، وهي:

1 – الحصول على موافقة الجهة الرقابية وهي الهيئة العامة للرياضة والاتحاد الكويتي لكرة القدم لهذا النشاط قبل إصدار الترخيص. ويعنى ذلك أن الشركة لن تحصل على الترخيص إلا بعد موافقة كلا الجهتين المذكورتين، فموافقة الاتحاد الكويتي لكرة القدم فقط لا تكفي ولكن يتعين على النادي الحصول كذلك على موافقة الهيئة العامة للرياضة.

2 – أن يكون الاسم التجاري للشركة متضمناً اسم النادي مالك الشركة.

3 – عدم إجراء أي تعديل على الشركة دون الرجوع للهيئة العامة للرياضة والاتحاد الكويتي لكرة القدم. وقد جاء هذا الشرط عاماً ولم يحدد المقصود بالرجوع للهيئة العامة للرياضة، أهو هنا الحصول على موافقة الجهات المذكورة عند إجراء أي تعديل، أم المقصود إخطار هذه الجهات.

4 – عدم جواز دمج أي نشاط آخر بهذا النشاط؛ بمعنى آخر أن الشركة لن يرخص لها أي نشاط آخر سوى النشاط المنصوص عليه في القرار.

5 – يقتصر إصدار الترخيص للشركات الرئيسية فقط ولا يجوز إصدار تراخيص فروع لها.

ويلاحظ على هذا القرار الوزاري أنه أعطى سلطة وصلاحية للجهة الحكومية ممثلة بالهيئة العامة للرياضة لإعطاء الموافقة من عدمها للنادي بإنشاء هذا النوع من الشركات؛ مما قد يعتبر أنه تدخل حكومي في الشأن الرياضي، وهو الأمر الذي يعتبر من المحظورات وفقاً للميثاق الأولمبي وكذلك وفقاً للأنظمة الأساسية للاتحادات الرياضية الدولية. الأمر المشابه نسبياً مع القانون اليوناني؛ إذ إن وزارة التنمية لها دور رقابي وإشرافي لكن بدرجة أقل نسبياً، لذلك نرى أنه كان من الأفضل؛ تجنباً لأية مشكلات، الحصول فقط على موافقة الاتحاد

الرياضي المعني؛ إذ إنه لا يعتبر جهة حكومية وكذلك وزارة التجارة والصناعة بصفتها الجهة الحكومية المسؤولة عن تأسيس الشركات عموماً والحصول على موافقتها لا يثير شبهة التدخل الحكومي؛ إذ إن موافقتها مرتبطة بمراجعة متطلبات قانون الشركات الكويتي. وتطبيقاً لهذا القرار الوزاري قامت عدة أندية رياضية بتأسيس شركات لإدارة لعبة كرة القدم تحت مسمى "شركة لإدارة وممارسة كرة القدم"، ومنها على سبيل المثال أندية القادسية والكويت وكاظمة والسالمية والنصر.

كما أضاف القرار الوزاري رقم 447 لسنة 2018 نشاط دعاية وتسويق إلى أنشطة الدليل الموحد لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون لدول الخليج، وسمح بترخيص هذا النشاط للشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد فقط، وذلك بشرط أن يكون ملاك الشركة أحد الأندية الرياضية المشار إليها بالقرار، وذلك بالإضافة إلى الشروط الأخرى الآتية:

1 – أن يتقدم طالب الترخيص إلى الهيئة العامة للرياضة، قبل البدء بإجراءات التأسيس، للحصول على موافقة مبدئية بطلب تأسيس الشركة، وتحميلها على أنظمة وزارة التجارة والصناعة عند تقديم طلب التأسيس.

2 – أن يكون الاسم التجاري للشركة متضمناً اسم النادي مالك الشركة، وفي حال تعدد الأندية ملاك الشركة يجب أن يتفقوا على اختيار اسم أحد هذه الأندية.

3 – لا يجوز للنادي الرياضي أن يمتلك حصة في أكثر من شركة تزاول هذا النشاط؛ أي يقتصر ملكية النادي على شركة واحدة فقط تعمل في هذا النشاط.

4 – يكون مقر الشركة هو مقر النادي مالك الشركة، وفي حال تعدد الأندية ملاك الشركة فيجب أن يتفقوا على اختيار مقر أحد هذه الأندية.

5 – عدم إجراء أي تعديل على الشركة دون الرجوع للهيئة العامة للرياضة.

6 – عدم جواز دمج أي نشاط آخر بهذا النشاط.

7 – وفي جميع الأحوال يقتصر إصدار الترخيص على الشركات الرئيسية فقط ولا يجوز إصدار تراخيص فروع لها.

ويثير هذا القرار الوزاري أيضاً شبهة التدخل الحكومي بإعطائه هيئة الرياضة حق الموافقة على النظام الأساسي للشركة وأيضاً أية تعديلات عليه، لذلك نرى أن الموافقة من عدمها تكون أيضاً للاتحاد المعني وكذلك وزارة التجارة والصناعة بصفتها الجهة المسؤولة عن الشركات عموماً.

وتجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني للأندية وفقاً لقانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017 لا يشكل تحولاً حقيقياً في الاستثمار الرياضي في الكويت؛ إذ إن حصر التأسيس من خلال شركة الشخص الواحد يعتبر تكريساً للطابع غير الربحي وإن أخذ شكل شركة، فعلى أرض الواقع لا يمكن دعوة أي مستثمر للمساهمة بهذه الشركات، إضافة إلى أن الأندية بحكم طبيعتها وتأسيسها القانوني القائم على فلسفة العمل غير الربحي وغير الاحترافي ما زالت مستمرة من خلال إعطائها الحق الحصري لتكون المساهم الوحيد بهذا النوع من الشركات أو التحول، بل إن قرار الأندية الرياضية الكويتية بتأسيس شركات لإدارة لعبة كرة القدم تحت مسمى "شركة لإدارة وممارسة كرة القدم"، لم يأت بدافع الدخول في الاستثمار الرياضي بالمقام الأول، بل جاء امتثالاً لاشتراطات الاتحاد الآسيوي لكرة القدم للمشاركة في بطولاته (الشايع، 2019)؛ حيث يشترط فصل كرة القدم عن بقية الألعاب في النادي مالياً، وكان المخرج بالنسبة إلى الأندية الكويتية بتأسيس شركة لإدارة وممارسة كرة القدم.

ثالثاً: الفرق بين النادي الرياضي والشركة

في دراسة الإطار القانوني لتحويل الأندية الرياضية إلى شركات تبرز أهمية التمييز والتفرقة بين النادي الرياضي والشركة، فالنادي الرياضي هو كيان يتم إنشاؤه، لمدة غير محدودة؛ بغرض تنظيم أو ممارسة الرياضة ولا يهدف إلى تحقيق الربح بصفة أساسية، فهو هيئة رياضية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتهدف إلى القيام بنشاط رياضي، وتهيئ الوسائل وتوفر الخدمات اللازمة لتحقيق أهدافها، بما يعود بالنفع على جميع أعضائها من جميع النواحي

الاجتماعية والثقافية والترويحية والصحية –وذلك وفقاً لما أشارت إليه المادة 24 من قانون الرياضة الكويتي رقم 87 لسنة 2017– ويخضع النادي الرياضي وفقاً للمادة 25 من القانون ذاته للتنظيم المنصوص عليه في قانون الرياضة، كما يشرف على النادي الاتحاد الرياضي المعني الوطني والدولي.

أما الشركة فتم تعريفها في المادة 3 من قانون الشركات الكويتي رقم 1 لسنة 2016 بأنها:

> مشروع يستهدف تحقيق الربح –يساهم فيه شخص أو أكثر– بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة، كما يجوز تأسيس شركات لا تستهدف تحقيق الربح تؤسس بموجب عقد أو نظام يحدد حقوق الشركاء والتزاماتهم وغير ذلك من الشروط (الزميع والوسمي، 2016).

وتخضع الشركة لأحكام قانون الشركات ولائحته التنفيذية والقرارات الوزارية المنفذة لأحكامه، كما تخضع الشركات لقوانين ولوائح الجهات الرقابية المرخصة منها؛ كبنك الكويت المركزي الذي يشرف على أعمال البنوك وشركات التمويل، وهيئة أسواق المال التي تشرف على أنشطة الأوراق المالية، والاتحادات الرياضية التي تشرف على الشركات الرياضية المسجلة لديها.

وهنا تظهر إشكالية حقيقية في مسألة الربحية من عدمها؛ حيث أجازت المادة 31 من قانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017 تحويل الأندية إلى شركات تجارية، والمشرع هنا يصف الشركة بالتجارية، وهي ما يعني بداهةً أنها تهدف إلى تحقيق الربح ولو كان ذكر أنها شركة واكتفى بذلك لكان من الممكن القول بأنها شركة لا تهدف إلى تحقيق الربح، والمعضلة هي تعريف المشرع للأندية الرياضية في المادة الأولى من القانون بأنها لا تهدف إلى تحقيق الربح، وبعد ذلك يأتي في المادة 31 ليجيز تحويل الأندية إلى شركات تجارية؛ لذلك نقترح أن يكون هناك تعديل تشريعي يسمح للأندية الرياضية بالسعي إلى تحقيق الربحية إذا كانت نية المشرع تأسيس قطاع استثماري حقيقي ونقل الرياضة أو جزء منها –على أقل تقدير– من كونه قطاعاً للهواة وجزءاً من المجتمع المدني إلى أن يصبح قطاعاً تجارياً واستثمارياً احترافياً.

وهناك أيضاً معضلة أخرى في المادة 21 من قانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017 عندما نصت على أنه لا يحق للأعضاء الحاليين أو لأي عضو يترك الهيئة الرياضية أن يطلبوا بصورة فردية حيازة أو امتلاك الأموال أو الممتلكات التي تمتلكها الهيئات الرياضية، فهذا النص لا يستقيم مع عمل الشركات التجارية التي تجيز خروج الشريك منها في أي وقت مع حقه في الحصول على القيمة السوقية لمساهمته في الشركة.

ولقد أجازت الفقرة الثانية من المادة 31 من قانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017 للجمعية العمومية للنادي الرياضي تغيير الكيان القانوني للنادي إلى شركة تجارية، ويتعين لتحويل النادي الرياضي إلى شركة، أن يكون النظام الأساسي للنادي يسمح بذلك، وأن يحدد النظام الأساسي للنادي الإجراءات الخاصة بتحويل النادي إلى شركة. فإن كان النظام الأساسي للنادي لا يسمح بتحويل النادي إلى شركة، أو إن لم يحدد إجراءات التحويل فيتعين على النادي الرياضي أولاً عقد جمعية عمومية لتعديل النظام الأساسي قبل اتخاذ إجراءات التحويل.

وبعد أن أصبح النظام الأساسي للنادي الرياضي يسمح بتحويل النادي إلى شركة، يمكن للنادي أن يتخذ إجراءات التحويل وفقاً للشروط والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة، وذلك مع عدم الإخلال بما تضمنه القانون من أحكام واختصاص للاتحادات الرياضية الوطنية، وللاتحادات الرياضية الدولية المعنية في الترخيص بمباشرة النشاط الرياضي، وتخضع للموافقة المسبقة من الاتحادات الرياضية الوطنية المعنية، وذلك وفقاً لأحكام المادة 31 من قانون الرياضة الكويتي رقم 87 لسنة 2017، ومادامت تلك الاتحادات تخضع للأنظمة الأساسية للاتحادات الرياضية الدولية فإنه يتعين أخذ موافقتها والالتزام بالشروط الواردة في أنظمتها الأساسية.

فعلى سبيل المثال نصت الفقرة الثانية من المادة العشرين من النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم على الآتي:

يمكن للأنديـــة المنتسبة لكل اتحاد وطنـــي اتخـــاذ كافـــة القرارات المتعلقة بعضويتها على نحـو مستقـــل وبعيد عن أي أجهزة خارجية، ويتم تطبيق هذا الالتزام بغض النظر عن الهيكل التنظيمي للنادي، وفي جميع الأحوال يتعين على الاتحاد الوطني أن يضمن عدم تحكم أي شخص طبيعي أو اعتباري بما في ذلك الشركات القابضة وفروعها بأي شكل من الأشكال، خاصة من خلال الأغلبية في ملكية الأسهم أو في حقوق التصويت أو في مقاعد مجلس الإدارة أو أي شكل من الاعتماد أو السيطرة الاقتصادية على أكثر من نادٍ واحد متى ما كانت هناك أخطار تهدد نزاهة المباريات أو المسابقات (The International Football Association Boar [IFAB], 2018).

وهذا النص يبين بوضوح عدم جواز تملك أي شخص طبيعي أو اعتباري لأكثر من نادٍ واحد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؛ حتى لا يكون هناك تأثير على نزاهة المباريات ولا يكون هناك أي تعارض للمصالح، فعندما يمتلك شخص واحد ناديين في وقت واحد ستثـار شبهة تعارض المصالـح وسيكون هناك – غالباً– تأثير على نتائج المباريات.

وكذلك نص النظام الأساسي للاتحاد الآسيوي لكرة القدم في الفقرة الثالثة من المادة 16 منه على الموضوع ذاته وأكد عدم جواز تملك أي شخص –سواء أكان طبيعياً أم اعتبارياً– لأكثر من نادٍ واحد؛ حفاظاً على نزاهة المسابقات الرياضية (The Asian Football Confederation [AFC], 2019).

وقد أكدت محكمة التحكيـــم الرياضـــي الدولية Court of Arbitration for Sport [CAS] في حكـــم شـهيـــر لها في القضية رقم 98/200 الصادر بتاريخ 20 أغسطس 1999 صحة التعليمات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي لكرة القدم بمنع أي ناديين تشترك جهة واحدة في ملكية أسهمهما من المشاركة في مسابقات الاتحاد الأوروبي لكرة القدم (CAS, 1999).

واقتصر تنظيم تحول الأندية الأهلية بالكويت إلى شركات تجارية على المادة 31 من قانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017، التي اشترطت موافقة الجمعية العامة للنادي

وأعطت مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة تفويضاً تشريعياً لوضع الضوابط والشروط الأخرى المنظمة لعملية التحول من نادٍ أهلي غير ربحي إلى شركة تجارية. وإلى لحظة كتابة هذه الدراسة لم يصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة أي قرار بشأن الضوابط والاشتراطات لتنظيم عملية تحول الأندية إلى شركات تجارية.

وعليه؛ فإننا نقترح أن تأخذ الهيئة بعين الاعتبار ضرورة وضع قيود على آليات تقييم الأصول المادية والمعنوية للأندية، ويمكن تبني المادة 11 من قانون الشركات إطاراً عاماً لعملية تنظيم رأس المال العيني لهذه الأندية كنقطة انطلاق، إضافة إلى ذلك فإنه من الأهمية أن تقوم الهيئة بوضع ضوابط لمن يحق له التملك والمشاركة بهذه الأندية وقصرها ابتداءً على المواطنين، وفي مرحلة لاحقة من الممكن أن يفتح الباب أمام المستثمرين الأجانب لتملك الأندية الرياضية بالكويت، إضافة إلى وضع ضوابط للحدود القصوى للملكية، على غرار ما هو معمول به في فرنسا وأستراليا واليونان؛ أي إذا ما رغب أي مستثمر زيادة حصته في أي من الأندية فإنه يجب عليه الحصول على موافقة الجهة المختصة.

المطلب الثاني: شركات الأندية الرياضية

شركات الأندية الرياضية هي أحد أنواع الشركات التجارية التي يغلب على أنشطتها ممارسة الرياضة من أجل تحقيق أغراض تجارية ربحية وفقاً لما تنص عليه التشريعات التجارية والقوانين الأساسية الخاصة بالشركة التجارية، وبالمجمل لا تخرج الشركة الرياضية في تأسيسها وإدارتها عن القواعد العامة لتأسيس الشركات التجارية.

انطلاقاً من هذا التعريف فإن النادي الرياضي، إذا أراد دخول عالم الاحتراف وجب أن يجتمع أعضاء الجمعية العمومية للنادي ويقرّوا تحويله إلى شركة تجارية تهدف لتحقيق الربح وتخضع لقانون الشركات، وفي أغلب الأحوال ستكون الشركة التي يتحول إليها النادي هي شركة مساهمة؛ ذلك لأن عدد المساهمين في أي نادٍ يتجاوز خمسين مساهماً "وهذا الحد الأقصى للشركاء في الشركات ذات المسؤولية

المحدودة"؛ ومـن ثم لا يمكـن للنادي أن يختار تحوله إلى شركة ذات مسؤولية محدودة مادام عدد أعضاء النادي يتجاوز خمسين مساهماً (الملحم، 2015).

وللجمعية العمومية للنادي أن تحدد مساهمة كل عضو من أعضاء النادي في الشركـة التي يتحول إليها النادي وطريقـة طرح الأسهم للاكتتاب، ويتعين على الجمعية العمومية انتخاب لجنة تأسيسية تكون مسؤولة عن إجراءات التأسيس وإعداد نشرة اكتتاب للشركة التي يتحول إليها النادي وفق الإجراءات المحددة في أحكام الفصل الخامس "الاكتتاب في الأوراق المالية" من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، وللوقوف على طبيعة شركات الأندية الرياضية سنتناول خصائص شركات الأندية الرياضية (أولاً)، وحوكمة شركات الأندية الرياضية (ثانياً).

أولاً: خصائص شركات الأندية الرياضية

تتميز شركات الأندية الرياضية بعدد من الخصائص التي تميزها عن باقي أنواع الشركات التجارية، أبرز هذه الخصائص هي:

- شركة تجارية ذات هدف رياضي: أجازت المادة 31 من قانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017 للجمعية العمومية للنادي الرياضي طبقاً للإجراءات المحددة بالنظام الأساسي تغيير الكيان القانوني للنادي إلى شركة تجارية وفقاً للشروط والضوابط التي يضعها المجلس بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة، فمن خلال هذه المادة يسمح القانون الكويتي باعتماد نظام الاحتراف عن طريق تحول النادي الرياضي إلى شركة تجارية، كما هو مبين سابقاً، وإنشاء شركات ذات طابع تجاري وأهداف رياضية.
- صفة النادي الرياضي: تظل الشركة الرياضية بعد التحول تمارس أنشطة الألعاب الرياضية والمشاركة في البطولات والأحداث الرياضية، وذلك مع عدم الإخلال بما تضمنه القانون من أحكام واختصاصات للاتحادات الرياضية الوطنية، وللاتحادات الرياضية الدولية المعنية في الترخيص بمباشرة النشاط الرياضي، ويخضع الترخيص بممارسة الرياضة للموافقة المسبقة من الاتحادات الرياضية الوطنية المعنية.

ثانياً: حوكمة شركات الأندية الرياضية

ناطت المادة 186 من قانون الشركات الكويتي الصادر بالقانون رقم 1 لسنة 2016 إلى الجهات الرقابية المعنية وضع قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابتها، بما يحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، كما تبين الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وأجازت المادة 187 من القانون ذاته للجهات الرقابية أن تلزم الشركات الخاضعة لرقابتها أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من ذوي الخبرة والكفاءة، تختارهم الجمعية العامة العادية وتحدد مكافآتهم وفقاً لقواعد الحوكمة، على ألا يزيد عددهم على نصف أعضاء المجلس، ولا يشترط أن يكون العضو المستقل من بين المساهمين في الشركة.

وتخضع الشركات الرياضية لمراقبة وإشراف من الاتحاد الرياضي الذي رخص لها بمباشرة النشاط الرياضي، وتلتزم هذه الشركات بقواعد الحوكمة الصادرة عن الاتحاد الرياضي المعني، هذا بالإضافة إلى القواعد العامة لحوكمة الشركات المشار إليها بالقانون، فعلى سبيل المثال تلتزم الشركة المساهمة بأن يكون لها مجلس إدارة وتعيين رئيس للجهاز التنفيذي للشركة، كما تلتزم بالحفاظ على حقوق المساهمين وتقديم تقرير سنوي لهم عند عقد الجمعية العامة، وتعيين مراقب حسابات للشركة، والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح الآخرين، وتجنب تعارض المصالح، وغيرها من القواعد المنصوص عليها في قانون الشركات.

ويجب أن يكون هناك قواعد خاصة للقواعد المالية للأندية على غرار ما هو معمول به في الاتحاد الأوروبي، وتهدف هذه القواعد إلى الحدّ من إفلاس وانهيار الأندية التي تأخذ شكل الشركات من الناحية المالية؛ بحيث لا تكون مصاريفها أعلى من عوائدها، وتصبو هذه القواعد المالية إلى تحقيق الاستقرار المالي للشركات الرياضية من خلال مجموعة من المبادئ، مثال ذلك حصر الصرف بالإيرادات التي يحققها النادي "Spend What You Earn Approach" (Lewis & Taylor, 2014)،

وهناك من جانب آخر بعض الإجراءات التي تتبنى حدوداً قصوى للرواتب؛ بحيث تقيد حجم إنفاق الشركات الرياضية على الرواتب Salary Caps، على سبيل المثال؛ بعض الشركات الرياضية مقيدة بعدم صرف أكثر من 60% من إجمالي إيرادات الشركة الرياضية، (Lewis & Taylor, 2014). تلك القواعد من شأنها تفعيل مبادئ حوكمة شركات الأندية الرياضية.

الخاتمة

على الرغم من مرور فترة طويلة على صدور قانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017 فإن مجلس إدارة الهيئة العامة للرياضة لم يقم بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة –حتى كتابة هذه الدراسة– بوضع ضوابط وشروط تحويل الأندية الرياضية إلى كيانات تجارية، وبالإضافة إلى ما تتطلبه الاتحادات الرياضية الدولية والمحلية من ضوابط فإن هناك بعض النقاط التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وأن تجد لها طريقاً إلى الحل؛ إذا ما رغبت الأندية الرياضية بالتحول إلى كيانات تجارية، وهي:

أولاً: يجب معالجة مسألة مقار الأندية؛ إذ إنها أملاك دولة، وإذا ما حولت الأندية إلى كيانات تجارية فستتحول من قطاع عام إلى قطاع خاص وتندرج أراضي هذه الأندية الرياضية تحت الأراضي التجارية؛ ومن ثم يتطلب هذا التعامل معها بحسب قوانين أخرى، منها المرسوم بقانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن نظام أملاك الدولة.

ثانياً: بعض الأندية الرياضية ليس لديها مقارّ ومنشآت، وهذا قد يكون سبباً في عدم إمكانية تحويل كياناتها إلى كيانات تجارية.

ثالثاً: تعدد الألعاب الرياضية التي تمارسها الأندية الرياضية الشاملة على وجه الخصوص (لا تقل عن 10 ألعاب)؛ ولذلك قامت هذه الأندية الرياضية بإنشاء مقارّ لممارسة هذه الألعاب على 85%–90% من مساحاتها، وهذا يجعل من الصعوبة إيجاد مساحات يمكن استثمارها تجارياً إذا ما حولت هذه الأندية إلى كيانات تجارية.

رابعاً: غالبية اللاعبين في الأندية الرياضية هم من الهواة، ولديهم أعمال في جهات أخرى سواء كانت حكومية أم قطاعاً خاصاً؛ لذلك يجب معالجة هذا الوضع إذا ما حولت الأندية الرياضية إلى كيانات تجارية، هذا بالإضافة إلى معالجة وضع العاملين في الأندية الرياضية سواء كانوا موظفين أم مدربين غير المتفرغين العاملين في جهات أخرى.

خامساً: تعديل القرار الوزاري رقم 356 لسنة 2019 بشأن تنظيم عمل نشاط إدارة وممارسة كرة القدم بما يسمح بإنشاء الأندية الرياضية لشركات تجارية بأشكالها المختلفة وعدم حصرها في "شركة الشخص الواحد"، الذي يعتبر تكريساً للطابع غير الربحي وإن أخذ شكل شركة، فعلى أرض الواقع لا يمكن دعوة أي مستثمر للمساهمة بهذه الشركات.

سادساً: تعديل قانون الرياضة رقم 87 لسنة 2017 بصورة تسمح بتحقيق الأندية الرياضية الربحية، فالأندية بحكم طبيعتها وتأسيسها القانوني القائم على فلسفة العمل غير الربحي وغير الاحترافي ما زالت مستمرة، فالإطار القانوني الحالي المنظم للأندية الرياضية لا يشكل تحولاً حقيقياً في الاستثمار الرياضي في الكويت، ولا يحقق النية المأمولة بتأسيس قطاع استثماري حقيقي ونقل الرياضة أو جزء منها –على أقل تقدير– من كونه قطاعاً للهواة وجزءاً من المجتمع المدني إلى أن يصبح قطاعاً تجارياً واستثمارياً احترافياً.

سابعاً: تعديل الإطار القانوني الحالي المنظم لإنشاء الأندية الرياضية لشركات تجارية بصورة تمنح المزيد من الاستقلالية للأندية الرياضية، حيث إن الإطار القانوني الحالي يعطي سلطة وصلاحية للهيئة العامة للرياضة في إعطاء الموافقة من عدمها للنادي بإنشاء هذا النوع من الشركات؛ مما قد يعتبر تدخلاً حكومياً في الشأن الرياضي، وهو الأمر الذي يعتبر من المحظورات وفقاً للميثاق الأولمبي وكذلك وفقاً للأنظمة الأساسية للاتحادات الرياضية الدولية.

المراجع

درويش، كمال الدين، والصغير، وليد مرسي، وعبدالفتاح، أحمد، ومغاوري، محمد. (2013). *اقتصاديات الرياضة*. مكتبة الأنجلو المصرية.

الرملي، بهاء. (2013، يونيو). الاستثمار الرياضي: كتلة مالية ضخمة تثير شهية الصراع على النفوذ والذهبيات والكؤوس. *مجلة القافلة، 62*(3).

الزميع، فهد، والوسمي، محمد. (2016، ديسمبر). الشركات غير الربحية: دراسة تحليلية مقارنة. جامعة المنصورة. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 61*.

الشايع، صادق. (2019، نوفمبر 5) الكويت والسالمية والنصر... تقتحم عالم الاحتراف. *جريدة الراي*، استرجعت بتاريخ مارس 17، 2022. https://www.alraimedia.com/article/867253/

قانون الرياضة المصري رقم 71 لسنة. (2017). *الجريدة الرسمية*، (21) مكرر ب بتاريخ 31 مايو 2017.

قانون الرياضة رقم 87 لسنة. (2017). *الكويت اليوم، 63* (ملحق العدد 1369)، الاثنين 16 ربيع الأول 1439 هـ – 4 ديسمبر 2017.

قانون تنظيم الأندية الرياضية القطري رقم 1 لسنة. (2016). *الجريدة الرسمية*، (2)، بتاريخ 31 يناير 2016.

القانون رقم 1 لسنة. (2016). بإصدار قانون الشركات. *الكويت اليوم، 62*(ملحق العدد 1273)، الاثنين 22 ربيع الآخر 1437 هـ – 1 فبراير 2016.

القانون رقم 24 لسنة. (1962). في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، صدر في 6 ربيع أول 1382هـ، الموافق 6 أغسطس 1962، *الجريدة الرسمية* (389)، تاريخ 12 أغسطس 1962.

القانون رقم 49 لسنة. (2005). في شأن تنظيم الاحتراف الرياضي، صدر في 7 جمادى الآخرة 1426هـ. الموافق: 13 يوليو 2005. *الجريدة الرسمية*، (726) تاريخ 24 يوليو 2000.

القانون رقم 7 لسنة. (2010). بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية. *الكويت اليوم، 56*(964)، الأحد 14 ربيع الأول 1431 هـ – 28 فبراير 2010.

قرار وزارة التجارة والصناعة رقم 356 لسنة. (2019). بشأن تنظيم عمل نشاط إدارة وممارسة كرة القدم، والملحق رقم (1) من القرار المنشور في *الجريدة الرسمية الكويت اليوم*، (1426) بتاريخ 15 سبتمبر 2019.

قرار وزارة التجارة والصناعة رقم 447 لسنة. (2018). بشأن إضافة وتنظيم عمل نشاط دعاية وتسويق للأندية الرياضية، والملحق رقم (1) من القرار المنشور في *الجريدة الرسمية الكويت اليوم*، (1403)، بتاريخ 29 يوليو 2018.

المرسوم بقانون رقم (24) لسنة. (2020). بإضافة مادة جديدة برقم (62 مكرراً) إلى قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة البحريني الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989، *الجريدة الرسمية*، (3480)، 16 يوليو 2020، ص12–13.

المرسوم بقانون رقم 42 لسنة. (1978). في شأن الهيئات الرياضية، صدر في 22 شوال 1398هـ، الموافق 24 سبتمبر 1978م، نشر في *الجريدة الرسمية*، (1213)، تاريخ 1 أكتوبر، 1978م.

الملحم، أحمد. (2015). *قانون الشركات الكويتي والمقارن: وفق المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم 97 لسنة 2013*. مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت.

منجحي، مخلوف. (2016) متطلبات الاستثمار في مجال الإعلام الرياضي في ظل نظام الاحتراف الرياضي. دراسة ميدانية بالنوادي الرياضية المحترفة لكرة القدم بالجزائر. *مجلة الإبداع الرياضي، 1*(7).

Ajadi, T., Burton, Z., Dwyer, M., Hammond, T., Ross, C. & Jones D (Ed.).(2020). *Eye on the prize Football Money League*. Deloitte Sports Business Group.

Al-Melhem, A. (2015). *Kuwaiti and Comparative Companies Law: According to Decree-Law No. 25 of 2012 and its amendments issued by Law No. 97 of 2013* (in Arabic). Academic Publication Council. Kuwait University.

Al-Ramli, B. (2013, June). Sports investing: a huge financial block that whets the appetite for influence, gold and trophies (in Arabic). *Majallat al-qâfilah, 62*(3).

Al-Shaya, S. (2019, November 5). Kuwait, Salmiya and Nasr... storm the professional world (in Arabic). *Al-Rai newspaper*, retrieved on March 17, 2022. https://www.alraimedia.com/article/867253/

Al-Zumai, F., & Alwasmi, M. (2016, December). Non-Profit Corporations: A Comparative Analytical Study (in Arabic). *Journal of Legal and Economic Research, Mansoura University, 61.*

Arbitration Court of Arbitration for Sport [CAS]. (1999). *98\200 AEK Athens and SK Slavia Prague Union of European Football Association (UEFA), award of 20 August 1999*. Retrieved March 17, 2022. https://jurisprudence.tas-cas.org/Shared%20Documents/200.pdf

Boninger, N. (2018). Antitrust and the NCAA: Sexual Equality in Collegiate Athletics as a Procompetitive Justification for NCAA Compensation Restrictions. *UCLA L. Rev., 65*, 754.

Colucci, M., Candela, G., Civale, S., & Coni, A. (2016). *Sports Law in Italy* (3rd ed.). Wolters Kluwer.

Darwish, K., Al-Saghir, W. M., Abdel-Fattah, A., & Maghawry, M. (2013). *Sports Economics* (in Arabic). Anglo-Egyptian Library.

Decree-Law No. 24 of. (2020). adding a new article No. (62 bis) to the Law of Societies, Social and Cultural Clubs, Private Bodies Working in the Field of Youth and Sports and Bahraini Private Institutions issued by Decree-Law No. 21 of 1989, *al-Jarîdah al-Rasmîyah,* (3480), 2020, 16 July (in Arabic).

Decree-Law No. 42 of. (1978). regarding sports bodies, issued on 1398, Shawwal 22, AH, 1978, September 24, AD, and published in *al-Jarîdah al-Rasmîyah,* (1213) 1978, October 1, AD (in Arabic).

Egyptian Sports Law No. 71 of. (2017). *al-Jarîdah al-Rasmîyah*, (21), bis (B) on 2017, May 31 (in Arabic).

Foucard, J. (2012). *Sports Law in France*. Kluwer Law International.

Gibson, A. (2017) *Sports Law in Australia* (2nd ed.). Wolters Kluwer.

Kang, J., Xia J., Shen C., Liu S., Chen, Y., & Wu, F. (2017). *Sports Law in China* (2nd ed.). Wolters Kluwer.

Law No. 1 of. (2016). regulating Qatari sports clubs. *al-Jarîdah al-Rasmîyah*, (2), 2016, January 31 (in Arabic).

Law No. 1 of. (2016). regarding the Companies Law. *al-Kuwayt al-yawm,* (1273), 62nd year, 1437 AH, Rabi' Al-Thani 22 - 2016, February 1, AD (in Arabic).

Law No. 7 of. (2010). Establishing the Capital Markets Authority and Regulating Securities Activities, *al-Kuwayt al-yawm,* (964), 56th year, 1431, Rabi' Al-Awwal 14, AH - 2010, February 28, AD (in Arabic).

Law No. 24 of. (1962). AD regarding clubs and associations of public interest, issued on 1382, Rabi' Awal 6 AH. 1962, August 6 AD, and published in *al-Kuwayt al-yawm,* (389), 1962, August 12, AD (in Arabic).

Law No. 49 of. (2005). Regulating sports professionalism, issued on 1426, 7 Jumada al-Thani AH. 2005, July 13, AD. Published in the *al-Kuwayt al-yawm*, (726), 2000, July 24, AD (in Arabic).

Lewis, A., & Taylor, J. (2014). *Sport: law and practice*. Bloomsbury Academic.

Madden, P. (2015). Welfare economics of "Financial Fair Play" in a sports league with benefactor owners. *Journal of Sports Economics, 16*(2), 159-184.

Mavromatis, A. (2018). Greece. In M. Colucci (Ed.), *International Encyclopaedia of Laws: Sports Law*. 1-119. Kluwer Law International.

Menjehi, M. (2016). Investment requirements in the field of sports media under the system of sports professionalism. A field study in professional football clubs in Algeria, *Majallat al-ibdâal-riyâî, 1*(7).

Ministry of Commerce and Industry Decision No. 356 of. (2019). regulating the activity of managing and practicing football, and Annex No. (1) of the decision published in *al-Kuwayt al-yawm,* (1426) 2019, September 15 (in Arabic).

Ministry of Commerce and Industry Decision No. 447 of. (2018). regarding adding and regulating the work of advertising and marketing activity for sports clubs, and Annex No. (1) of the decision published in *al-Kuwayt al-yawm,* (1403), on 2018, July 29 (in Arabic).

Pérez, J. (2015). *Sports Law in Spain*. Wolters Kluwer Law & Business.

Simon, G. (2014). *Sports Law in United Kingdom*. Kluwer Law International.

Smokvina, V. (2017). *Sports Law in Croatia*. Wolters Kluwer.

Sport Integrity Global Alliance [SIGA]. (2018, November 2). *Research Into Football Club Ownership Proves Poor Scrutiny and Lack of Due Diligence*. Retrieved March 17, 2022. https://siga-sport.com/press-releases/research-into-football-club-ownership-proves-poor-scrutiny-and-lack-of-due-diligence/

Sports Law No. 87 of. (2017). *Al-Kuwayt al-yawm*, Supplement to Issue 1369, Sixty-third Year, Monday, 1439 AH, Rabi' Al-Awal 16. 2017. December 4, AD (in Arabic).

The Asian Football Confederation [AFC]. (2019). *AFC Statutes Edition 2019: Regulations Governing the Application of the Statutes Standing Orders of the Congress. Retrieved March 17, 2022. https://api.spoleg.com/storage/regulations/2019/10/pElocDlq1LaHv7CnEjcsP6tGFXLdGCq6xZ2X0-pI6.pdf*

The International Football Association Boar [IFAB]. (2018, June 1). Laws of the game 2018/19. Retrieved March 17, 2022. https://downloads.theifab.-com/downloads/laws-of-the-game-2018-19-single-pages?l=en

Vöpel, H. (2013). Is Financial Fair Play Really Justified?: An Economic and Legal Assessment of UEFA's Financial Fair Play Rules. *HWWI policy*, (79). Hamburgisches WeltWirtschaftsInstitut (HWWI).

Sports Clubs Becoming Commercial Companies in Kuwait Law A Comparative Study

Prof. Abdullah M. Alhayyan*

Dr. Fahed A. Alzumai**

Abstract

Objectives: The study highlights the importance of investing in the sports industry by identifying the requirements and obstacles to the transformation of sports clubs into commercial companies under the provisions of Kuwaiti law. This was done by displaying investment experiences in the sports field in comparative legal systems, and by placing some suggestions that would facilitate the transformation process in Kuwait. Given the importance of investing in the sports field, we considered that it is important to conduct a comparative analytical study of the requirements for the transformation of sports clubs into companies, by asking the following two questions; what are the requirements for the transformation of sports clubs into companies in Kuwait? And are the current legal frameworks sufficient to do so? **Method:** This study adopts the comparative analytical descriptive approach by reviewing, analyzing Sports Law No. 87 of 2017, and comparing this law with comparative legal systems. **Results:** The study concluded that the legal framework for clubs does not constitute a real transformation in sports investment, under the Sports Law, as the legal framework still needs to develop to achieve the goals set by the Kuwaiti legislator, especially with regard to the transformation of the current sports clubs from social work to Investment activity and transformation into commercial companies. On the other hand, governance rules are almost missing in the sports investment system, which requires the introduction of governance rules in line with the nature of the sports investment sector. **Conclusion:** The study concludes that despite a long time since the issuance of the Sports Law, the controls, and conditions for converting sports clubs into commercial entities have not been established yet.

Keywords: Sports clubs, Sports investment, Converting clubs into companies, Kuwaiti sports law.

* Principal researcher, Kuwait University, Email: Abdullah.Alhayyan@ku.edu.kw

**Associate researcher, Kuwait University, Email: Alzumai.f@ku.edu.kw

- Submitted: 23/7/2020, Revised: 22/10/2020, Accepted: 26/10/2020.

All Rights Reserved-Academic Publication Council-Kuwait University

To Cite p.60

أ. د. عبدالله مسفر الحيان، حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة Aberystwyth، المملكة المتحدة 2000، ويعمل حالياً أستاذاً للقانون التجاري بقسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الكويت. ورئيس قسم القانون الخاص سابقاً، ويشغل حالياً منصب العميد المساعد للتخطيط والتدريب، كلية الحقوق. كما شغل سابقاً عضوية المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وهو حالياً عضو في المجلس الدولي للتحكيم الرياضي "محكمة الكاس" في لوزان، رئيس هيئة فض المنازعات الرياضية الخليجية ورئيس لجنة الإفلاس في الكويت. الاهتمامات البحثية: قوانين الشركات وأسواق المال والقوانين الرياضية. وتمتد أبحاثه لمجالات مختلفة ويتجاوز عددها 15 بحثاً في مجلات علمية محكمة مختلفة.

الإيميل: Abdullah.Alhayyan@ku.edu.kw

د. فهد علي الزميع، حاصل على درجة الدكتوراه من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية SOAS، جامعة لندن 2007، وعلى درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة، وهو محام أمام المحاكم الملكية في إنجلترا وويلز ومحام مسجل في ولاية كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى المحكمة الدستورية في دولة الكويت وزميل في نقابة المحامين. ويعمل حالياً أستاذاً مشاركاً بقسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الكويت. الاهتمامات البحثية: قوانين الشركات وأسواق المال والإفلاس والمعاملات المصرفية. بالإضافة إلى فلسفة القانون والتحليل الاقتصادي للقانون. وتمتد أبحاثه لمجالات مختلفة، يتجاوز عددها 18 بحثاً في مجلات علمية محكمة مختلفة.

الإيميل: Alzumai.f@ku.edu.kw

للاستشهاد:

الحيان، عبدالله، والزميع، فهد. (2022). تحول الأندية الرياضية إلى شركات تجارية في القانون الكويتي: دراسة مقارنة. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، *48*(187)، 29–60.

https://www.doi.org/10.34120/0382-048-187-002

To Cite:

Alhayyan, A., & Alzumai, F. (2022). Sports Clubs Becoming Commercial Companies in Kuwait Law: A Comparative Study. *Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, 48*(187), 29-60.

https://www.doi.org/10.34120/0382-048-187-002